تقرير يكشف حقائق فساده..

حافظ معياد.. مهندس الفساد الأول

- تفاصيل كاملة عن تدمير البنك المركزي وإفراغ خزينته
- يحتل محافظ البنك السابق المركز الأول بمستوى الفساد المالي والإداري
- استنفد احتياطيات النقد الخارجي المدورة من عام ٢٠١٨ نتيجة شراء العملات الأجنبية من السوق
- (٤٥) عملية مصارفة خلال (٦) أشهر من توليه قيادة البنك

«الأمناء» قسم الرصد:

يحتل المحافظ السابق للبنك المركزي اليمني حافظ معياد المركز الأول بمستوى الفساد المالي والإداري, بطريقة لا تخطر على بال أحد, فقد استخدم المال العام لمصالحة الشخصية, وتعيين مقربين له في دوائر مهمة بالبنك واستخدم منصبه كأداة قمع وتهديد لكل من وقف ضد فساده, فبعد أربعة أشهر فقط من تعيينه, ظهرت مفاجآت كبيرة مضمونها فساد معتق باحترافية رجل الاقتصاد الأول ووسيمها, وصاحب الشعر الأبيض المنساب, الذي يصعب عليك نسيان صورته إن قابلته, إذ أنه عادةً كان يعرض نفسه كمنقذ للاقتصاد وهو الذي عمل على تدميره منذ تعيينه محافظا للبنك في مارس 2019م خلفا لمحمد زمام.

وفي هذا التقرير سنحاول سرد فساد معياد مستدلين ببعض التقارير والوثائق الرسمية التي أثبتت تورطه بفساد مهول مستغلا منصبه في البنك.

تدمير البنك وإفراغ خزينته

وخلال تولي معياد إدارة البنك, استنفد احتياطيات النقد الخارجي المدورة من العام الماضي 2018، نتيجة قيامه بشراء العملات الأجنبية من السوق ومن ثم تحول البنك المركزي كمنافس مما سبب في هبوط قيمة الريال مقابل العملات الأخرى ومن ثم بيعها لتجار المشتقات النفطية بأسعار أقل من أسعار السوق بمبالغ كبيرة ما يعني خسارة مضاعفة للاقتصاد.

وتشير المخالفات في عمليات المصارفة قيام حافظ معياد بتسخير منصبه في قيادة البنك المركزي وفي رئاسة اللجنة الاقتصادية لصالح بنك التسليف الزراعي المعروف اختصارا (كاك بنك)، والذي تولى رئاسته في عهد المخلوع صالح ولمدة طويلة، كما سخر المنصب لخدمة أكبر تجار النفط في البلاد.

وتشير التقارير أن معياد وخلال ستة أشهر من توليه قيادة البنك، أي من أبريل حتى سبتمبر 2019م، أنه أجرى 45 عملية مصارفة, أكثر من 97 % منها عبر مصرف كاك بنك، نحو 20 عملية مصارفة تمت لصالح شركة عرب جلف لاستيراد الوقود, وبلغ إجمالي الفارق بين أسعار الشراء وأسعار الصرف السائدة في السوق 6,975,484,901 ريال (6 مليارات و975 مليون ريال يمني)، خلال الفترة من أبريل حتى منتصف سبتمبر، ويدفع البنك هذا المبلغ الذي استفادت منه الشركة النفطية المشار إليها.

إعلان المصارفة على فيسبوك وإمداد الأمم المتحدة بوثائق

كان هدف تقرير المصارفة المنشورة في صفحة معياد على الفيس بوك هو نوع من أنواع التضليل المتعمد للرأي العام المحلي والاقليمي ونوع من أنواع التشويه للمحافظ السابق د.محمد زمام، وذلك تحت هدف مبطن كان يرسم له معياد خلال فترة رئاسته للجنة الاقتصادية التابعة للحكومة الشرعية اليمنية، حيث كانت تصل تقارير إلى معياد باعتباره أحد المؤسسين لبنك التسليف الزراعي، بعد تعرضه لحالة من عدم الثقة من العملاء في محافظات الجنوب المحررة، وسيطرة مركزه بصنعاء على السيولة النقدية، وأصبح عاجزا عن الوفاء بالتزاماته.

لذلك توجب على الرجل أن يقوم بعملية فصل لفروع محافظات الجنوب المحررة لكاك بنك، وتوفير أكبر كمية من النقد في خزائنه وحساباته الخارجية، بحيث أن ذلك الأمر لن يكون إلا في حالة توليه منصب محافظ للبنك المركزي في العاصمة عدن ليتسنى له شراء الذمم الرخيصة، وتحقيق أكبر عائد ممكن يحقق الاستمرارية لكاك بنك الذي أوشك على الانهيار آنذاك.

وكان مصدر تلك البيانات معياد ورجل الظل رشيد الآنسي، والذي قام بإعداد تلك التقارير المشوهة من خلال استناده لبيانات مركزي عدن، والتي للأسف يتم تسريبها من قبل لوبي يعمل لصالح المحافظ السابق معياد، وتم مطابقة ذلك بالعديد من الوثائق التي حصل عليها التقرير.

ويتضح من خلال التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة ضد البنك المركزي أوقعها في مشكلة أن تقريرها الآن أصبح لعبة في تصفية بين الأطراف السياسية، وليس تقرير مستقل.

وثيقة رسمية كشفت فسادا وتلاعبا مهولا لمعياد

وبعد 6 أشهر من تعيين معياد محافظا للبنك عاث فسادا فيه وضارب بالعملة وهرّب الصعبة منها للخارج، قام هادي بإقالته, وقدم أعضاء مجلس إدارة البنك وثيقة للرئيس هادي - تحديدا 15 سبتمبر 2019م - وتضمنت توجيه اتهامات لمعياد تضمنت 14 نقطة من ثلاث صفحات أبرزها كشف فساده المالي والإداري, والعشوائية والعبث خلال ترأسه البنك وبيان وقوفه بشكل شخصي وإدارته بشكل مباشر لعمليات مضاربة واسعة بالعملة مع عدد محدود من الصرافين بحجة السيطرة على سعر الصرف دون تحقيق نتائج فعلية تذكر.

كما كشفت الوثيقة قيامه بعمليات غسيل الأموال وتنسيقه مع الحوثي بشكل مباشر وغير مباشر، الأمر الذي أدى إلى تجفيف السيولة وتبديد العملة الصعبة، مع قيامه في تحديد السعر بفارق سعر كبير عن السوق (في إشارات واضحة إلى وجود علاقة وتنسيق مباشر بين حافظ معياد وجماعة الحوثيين).

وأشارت الوثيقة إلى أن معياد عرض البنك لمخاطر الاشتباه بعمليات غسيل الأموال من خلال عدم مراعاة متطلبات الالتزام الدولية للعمليات التي يتولاها ويرعاها شخصيا, حيث لا تخضع عمليات المصارفة والتحويل الخارجي لأبسط قواعد الفحص من مصادر الأموال وأصحابها مما يعزز تصنيف اليمن ضمن الدول الخطرة وفي مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

رفض السعودية وضع أي وديعة جديدة

المملكة العربية السعودية اشترطت على الرئيس هادي محاكمة معياد المتهم بالفساد وإهدار الودائع السابقة, بحسب القانون اليمني, وجاء هذا الموقف السعودي على خلفية نتائج تحقيق قامت به لجنة شكلتها السعودية في شهر أغسطس 2019م، وضمت ممثلين عن مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، وممثلين عن السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، بالإضافة إلى ممثلين عن قيادة القوات المشتركة للتحالف العربي ومكتب الرئيس عبدربه منصور هادي وإدارة البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن.

وبدأت اللجنة عملها بتقديم توصية بمحاكمة محافظ البنك المركزي السابق حافظ معياد، وتقديمه للعدالة، بناءً على تقرير قدمه سلفه محمد منصور زمام، وأظهر التلاعب الذي قام به البنك المركزي بقيادة معياد وعمليات الفساد التي طالت الوديعة السعودية والبالغة 2.2 مليار دولار.

استخدام الإعلام كأداة للتلميع

لجأ معياد إلى تشكيل ترسانة إعلامية من الإعلاميين المأجورين بهدف تلميعه وتغطية فساده وريحته التي كانت قد بدأت تلوح في الأوساط الداخلية والخارجية, إلا أن حجم الفساد والتقارير التي كانت تنشر فضحته, فطلب لجنة تحقيق لمراجعة عمليات البنك, ووزع اتهامات هنا وهناك, وأن ثمة من يلعب بأموال الشعب, وكان دائما ما يفرغ اتهاماته ضد إدارة البنك السابقة, ويرسل رسائل رسمية عبر صفحته بفيس بوك, لأجل إطلاع الرأي العام أنه يعمل بمصداقية, غير أن اللعبة قد انتهت ذهب إلى محاولة خلط الأوراق, فكما يقول المثل: "عندما تنتهي المصالح تبدأ الأحقاد", ثم إنه فشل إعلاميا وأظهره إعلامه وصفحاته في محل الفاسد الذي لم يفلت من لعنات الشعب, أي أنه انقلب ضده.

وعند إقالته ذهب إعلامه لتبرير قرار الرئيس هادي إنه بسبب خلافات بينه وبين نجل الرئيس ناصر هادي، ورفض معياد قضايا فساد أراد ما سماه اللوبي المحيط بهادي تمريرها وصرف مبالغ كبيرة بعناوين ومشاريع وهمية كما كان يحصل قبل تعيين معياد محافظا للبنك المركزي - بحسب تعبير إعلامه الممول - وهو ما تدحضه وثيقة أعضاء مجلس إدارة البنك.

توصيات التقرير

كان على الرئيس هادي كأول إجراء يجب أن يتخذه لإنقاذ الريال، إقالة مستشاره الاقتصادي معياد وإحالته إلى القضاء بتهمة التآمر على الاقتصاد المحلي ورؤوس الأموال الوطنية وتشويه الحكومة وبنكها المركزي وتسريب بيانات وقراءتها في غير سياقها وإرسالها لفريق الخبراء التابع للجنة العقوبات الأممية.

وكذلك التأثير على المساعدات والدعم الدولي المقدم للحكومة بشكل كبير جدا ما أفقد اليمن وبنكها المركزي جزءًا من الموارد المالية بالعملة الصعبة كانت لتساهم في استقرار الصرف إضافة إلى البلبلات واختلاق الإشاعات التي يقودها فريق متكامل تابع له.

هذا أحد أهم أسباب الاختلالات الاقتصادية ولا يتوانى في فعل أقبح التصرفات، وإذا ينقص الرئيس أي أدلة تثبت تورط الرجل فيما ذكرت فإن هناك استعدادات لتزويده بمعلومات ودراسات كافية تثبت ذلك.

وعين الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي أحمد عبيد الفضلي محافظا للبنك المركزي اليمني بالعاصمة عدن، بدلا عن سلفه فاخر معياد الذي لم يمضِ على تعيينه ٦ أشهر فقط، وهي أقلَ فترة تسلمها محافظ بنك مركزي على مستوى العالم.